الفصل الأول

طبيعة فهرس المكتبة ووظائفه

١ ـ طبيعة فهرس المكتبة ووظائفه

(أ) أهداف الفهرس

التسجيل

الاسترجاع

الاسترجاع عن طريق الموضوع

(ب) الأشكال المادية للفهرس

نماذج الترتيب

٢ ـ الفهرس الألفبائي أم المصنف ؟

(أ) الفهرس الموضوعي

الألفبائي

مزاياه

عيوبه

(ب) الفهرس المصنف

مزاياه

عيوبه

١ طبيعة فهرس المكتبة ووظائفه

لا يوجد فهرس المكتبة ـ ولا ينبغي أن يوجد ـ كغاية في ذاته، بل هو جزء من الجهاز الببليوجرافي كله، وينبغي أن يستجيب للتغيرات التي تحدث في أجزاء الجهاز الأخرى. ومن دراسة تاريخ الفهرس، نكتشف درجة معينة من الاستجابة لمثل هذه التغيرات تحت وطأة الضغوط التي تستثيرها الحاجات أو المصادر الجديدة. ومع ذلك فقد كانت التعديلات التي جرت بطيئة دون داع وأحياناً غير ملائمة وذلك بسبب القصور في فهم طبيعة الفهرس ووظائفه ومكانه من الجهاز ككل

وقد بدأ فهرس المكتبة قائمة حصر بسيطة لمحتويات مجموعة معينة. ولعل هذه القائمة البسيطة قد رتبت هجائياً بالمؤلف أو العنوان، أو موضوعياً بالمجال الموضوعي الواسع، أو تبعا لموضع كل مادة من الرف، وهذا يتوقف على تصور المكتبي للغرض الرئيسي من الفهرس. وفي عصر كان فيه حجم الإنتاج الفكري المدون صغيراً إلى درجة أن كل عالم كان يعرف مصادره، بقي الطلب الوحيد على فهرس المكتبة، أنه كان يوضح أي الوحدات توجد في مجموعة بالذات

ولما كان حجم الإنتاج الفكري ينمو، سواء من حيث الكم أو من حيث درجة التنوع، فقد استحدثت وسائل ببليوجرافية جديدة. فكانت

القائمة التي جمعها جون بوستن دي برى بالمخطوطات التي توجد في مكتبات الأديرة الانجليزية ـ كانت مجرد توسيع لفهرس مكتبة واحدة بحيث أصبح يضم طائفة من المكتبات، وبحيث يكشف عن المكتبة التي تملك عنواناً بالذات من بين عدد من المكتبات (١) . ثم تقدمت القوائم الأولى لبائعي الكتب خطوة أخرى بالعملية البيليوجرافية، حينما بينت ما هي العناوين المتاحة، وبذلك وضعوا أسس نظامنا الحديث للبيليوجرافيات التجارية. ويمكن أن نرجع إلى بائعي الكتب أيضاً بداية بعض الوظائف الوصفية للفهرسة؛ مثل: ذكر الحجم، وعدد الصفحات، ونوع التجليد وحالته، والثمن، وحتى بعض البيانات التي تصف المحتويات، إذ أن فهارس بائعي الكتب كانت تضم وصفاً للمحتويات في الحالات التي وجدت فيها عناوين مستقلة جلدت معاً، أو خلال ترتيب الفهرس نفسه في فئات موضوعية واسعة لمنفعة العميل الذي قد لا يعرف مؤلف أو عنوان كتاب جيد في الموضوع الذي يهتم به.

وقد كانت أول خطوة تجاه البيليوجرافية العالمية (الشاملة) البيليوجرافية الطموحة التي جمعها جزنر عن العالم: Pandictarum Sive Partitionum Universalium. وقد اشتملت هذه البيليوجرافية على كل الأعمال التي استطاع جزنر أن يصل إليها مرتبة على واحد وعشرين موضوعاً، بصرف النظر عن إمكانية الحصول عليها تجارياً أو في المكتبات. وحينما ارتفعت المطبوعات الدورية إلى مستوى الاهتمام استلزم الأمر في النهاية إعداد كشافات بمحتويات الدوريات، أو إعداد أدلة ببليوجرافية

(١) «Cooperative Bibliography in the Thirteenth and Fifteenth Centuries» In: Special Librarianship in General Libraries (London, Grafton, 1939) pp.285- 310.

وأقدم هذه البيليوجرافيات هي (سجل كتب انجلترا) Angliae Registrum Librorum في النصف الأخير من القرن الثالث عشر. ولقد قام جون بوستن دي بري بجمع فهرسه (فهرس كتاب الكنيسة) Catalogus Scriptorum Ecclesiae في أوائل القرن الخامس عشر. ومن الواضح أنه كان ثمة عدد كبير من النسخ من البيليوجرافية الأولى لأن الفهرس الثاني احتفظ بنفس الأرقام التي يميز بها مكتبات الأديرة.

أخرى إلى محتوياتها. وعلى هذا النحو نما الجهاز الببليوجرافي خطوة تلو أخرى حتى أصبح لدينا الآن شبكة معقدة من الخدمات الببليوجرافية وإن كانت غير مترابطة كل الترابط، تضم الببليوجرافية التجارية والوطنية، والببليوجرافية الموضوعية، والببليوجرافية التي تضم أعمال المؤلفين وتراجم لسيرهم، والببليوجرافية التي تجمع مقتنيات مكتبة واحدة والفهارس الموحدة، وكشافات الدوريات، وخدمات الاستخلاص، وتجميعات الشروح الببليوجرافية.

ولقد بقي فهرس المكتبة دون أن تمسه ـ نسبيا ـ هذه التطورات الجديدة حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فحينما أصدر كتر كتابه: Rules for a Printed Dictionary Catalog في ١٨٧٦، كانت فهارس المكتبات بصفة عامة لا تزال على نفس الوضع الذي كانت عليه في القرن الثامن عشر. ولقد كان دعاة الفهرس القاموسي يستهدفون جمع وظائف عدد من الأدوات الببليوجرافية في أداة واحدة، وكان إدماج مداخل المؤلف والعنوان والموضوع في ألفباء واحدة، يعد خطوة كبيرة نحو التبسيط، ولكن الفهرس القاموسي ذهب حتى إلى أبعد من ذلك إذ اشتمل على مداخل المحرر، والجامع، والموضح (الرسام)، والمترجم. ولقد رأينا المداخل التحليلية التي تكشف عن محتويات المسلسلات أو مجموعات الأعمال غير المتجانسة تنزع إلى الاستمرار، حتى بعد أن أصبحت الأدوات الببليوجرافية التي صممت لهذا الغرض المخصص ميسورة لكل من يريد. وبهذه الطريقة نشأ عن الاتجاه نحو التبسيط والاختصار درجة أكبر من التعقيد وقدر أكبر من التكاليف، حتى إن العاملين في المكتبات في أيامنا هذه قد بدأوا يتشككون بصورة جدية في قيمة الفهرس القاموسي كمرشد إلى المواد المطبوعة.

وفي الوقت الذي كان فيه الحماس للفهرس القاموسي يبلغ ذروته في هذا البلد: (الولايات المتحدة الأمريكية) كان المكتبيون في قارة أوربا

يجربون الفهرس المقنن (المصنف) مفترضين أن الفهرس المصنف أكثر فائدة للعالم إذ أنه يجمع معاً المواد المتصلة وكذلك المواد المتشابهة. وإذا كان الفهرس القاموسي قد خرج - كما يدل اسمه - عن القاموس الحديث، فمما لا شك فيه أن أتباع الفهرس المصنف قد تأثروا بدوائر المعارف المقننة التي ظهرت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر [١].

(أ) أهداف الفهرس

ثمة فكرة تقول بأنه يمكن إنشاء فهرس المكتبة بحيث يخدم كل المطالب الببليوجرافية، ويغنى عن الرجوع إلى الخدمات الببليوجرافية الأخرى، ومن الواضح أن هذه الفكرة غير عملية تماماً حتى ولو كانت ممكنة. لذلك أصبح لزاماً علينا، وقبل أن نبدأ في مناقشة أسس وسياسات إنشاء الفهرس، أن نتفحص بعين ناقدة الوظائف التي يصلح لها فهرس المكتبة أكثر من غيرها بالنسبة إلى الوظائف التي يمكن أن تؤديها الأدوات الأخرى على الوجه الأكمل.

ويمكن أن نقسم الوظائف التي يعهد بها إلى الفهرس إلى فئتين كبيرتين: تلك التي تنتمي إلى تسجيل مواد بالذات داخل المجموعة، وتلك التي تختص باسترجاع أو تحديد مكان هذه المواد.

التسجيل

كان الكثير من الفهارس الأولى تقريباً مجرد سجلات للمجموعات التي تمثلها، ومع ذلك فإن الفهرس الحديث لا ينظم لتحقيق هذه الغاية. ذلك أن كثرة المداخل اللازمة لكي يؤدي الفهرس عمله بفاعلية تجعل استخدامه كسجل أمراً متعذراً من الناحية العملية. ويصلح أكثر منه لهذه المهمة قائمة الرفوف وسجل الورود، مع أن أحدث الأساليب العملية يحبذ

---

(١) عقد صموئيل تايلور كولريدج مناقشة مفيدة للميزات النسبية لكل واحد من نظامي الترتيب في كتاب Treatise on Method (London, Constable, 1934) الذي أشرف على تحريره أليس د. سنيدر.

استبعاد الأخير (سجل الورود) ونقل البيانات التي يشتمل عليها إلى بطاقات قائمة الرفوف.

وثمة كتاب كثيرون ينادون باستخدام السجل كوسيلة تساعد على تخطيط عملية التزويد، ولكنه لا يصلح دائماً كل الصلاحية لأداء هذه المهمة. فقد يكون مفيداً في بعض أجزاء المجموعات كوسيلة تساعد في وضع برنامج التزويد، ولكن يمكن التعرف على نواحي القوة والضعف في الأجزاء المختلفة للمجموعات بصورة أفضل خلال فهرس المؤلف أو الموضوع لأن طبائع ترتيب الكتب قد لا تكشف بل قد تحجب الطبيعة الحقة للمجموعات.

الاسترجاع

مما لا شك فيه أن الاسترجاع، أو تحديد أماكن مواد بالذات أو الفئات التي تنتمي إليها المواد، هو أهم وظائف فهرس المكتبة كما نعرفه اليوم. ومع ذلك فلا بد أن نكون على بينة من أن هذه العملية الكشفية تقتصر في الفهرس على المواد المتاحة في المجموعة التي يمثلها الفهرس دون غيرها. وأما البحث فيما وراء حدود مكتبة واحدة فيستلزم استخدام أدوات تجمع أكثر من مكتبة واحدة؛ مثل: الفهارس الموحدة: الوطنية، أو الإقليمية، أو المحلية، أو القوائم الموحدة المطبوعة مثل: Union List of Serials in Libraries of the United States and Canada أو الببليوجرافيات التي تدلنا على المكتبات التي تمتلك النسخ، مثل ببليوجرافية إيفان: Dictionary of Books: وببليوجرافية سابين American Bibiliography أو: The London Bibiliography of the Social Sciences Relating to America وكذلك عملية تبادل الإعارات بين المكتبات كما وصفتها وينشل في كتابها: Locating Books for Inter - Library Loan[1].

(١) Winchell, Constance M. Locating Books for Inter-Library Loan, With Bibliography of Printed Aids Which Shaw Location of Books in American Libraries (New York: Wilson, 1930).

ويمكن أن تتم عملية استرجاع المواد من مجموعة بالذات خلال أحد طرق الوصول، ولكل واحدة من هذه الطرق وسيلتها الببليوجرافية الملازمة لها، ويمكن أن نوجز هذه الطرق فيما يلي:

طريقة الوصول	الوسيلة الببليوجرافية
١ - تحقيق ذاتية (شخصية) أحد المشتركين في إنتاج النص	
(أ) المؤلف: الفرد أو الهيئة	مداخل المؤلفين في الفهرس من أي نوع
(ب) الموضح (الرسام)	مدخل إضافي
(جـ) المترجم	مدخل إضافي
(د) المحرر	مدخل إضافي
(هـ) الجامع	مدخل إضافي
(و) مشتركون آخرون في المجالات المتخصصة مثل المؤلفين الموسيقيين أو العازفين، الخ. .	مدخل إضافي
(ز) الناشر (لا تدخل مداخل الناشرين في الفهرس البطاقي عادة إلا إذا كان الناشر يحتل مركز المؤلف الهيئة)	الببليوجرافية التجارية، مثل: Publishers Trade List Annual وقوائم الناشرين الأفراد.
٢ - معرفة العنوان (تختلف سياسة تضمين مداخل العناوين من مكتبة لأخرى).	مدخل العنوان في فهرس المؤلف - العنوان أو الفهرس القاموسي، الببليوجرافية التي تشتمل على مداخل العناوين مثل الببليوجرافيات التجارية،

طريقة الوصول	الوسيلة الببليوجرافية
	والوطنية، والموضوعية.
٣ ـ تحقيق الذاتية عن طريق الشكل ،المادي أو الأدبي (أ) دوائر المعارف (ب) القواميس (جـ) الببليوجرافيات (د) خدمات الاستخلاص (هـ) الكشافات (ز) الأدلة (و) الفهارس (ط) نظم التصنيف (ى) قواميس المصطلحات (ك) الإحصائيات (ل) التاريخ (م) التراجم (ن) النظرية (س) القصة، والآداب	يمكن أن يتم تحقيق الذاتية عن طريق الشكل خلال التفريعات الشكلية التي يمكن استخدامها مع أي رأس موضوع، وفي بعض الحالات مع رقم الشكل في قائمة التصنيف. ومع ذلك فليس من بين هذين الأسلوبين ما يجمع معا كل أمثلة شكل بالذات. وهناك ببليوجرافيات لبعض الأنواع التي عددناها تقوم على أساس الشكل. وبعض المكتبات، تعزل بعض أنواع المواد مادياً، وهي عادة دوائر المعارف، أو القواميس، أو الببليوجرافيات. وتختلف السياسات المخصصة من مكتبة لأخرى فيما يتعلق بمعالجة الأشكال المختلفة وذلك حسب الاحتياجات. ولا بد من أن توضع هذه السياسات بدقة ثم تسجل وتعمم. (أنظر الفصل الثاني).
٤ ـ تحقيق الذاتية عن طريق الزمان (أ) العصور التي تعالجها المادة (ب) تاريخ النشر: الأصلي أو الطبعة	تفريعات العصور التي ترد مع رؤوس الموضوعات، تفريعات العصور في قائمة التصنيف.
٥ ـ تحقيق الذاتية عن طريق المكان	الصف الزمني داخل الأقسام، تحت رؤوس الموضوعات، تحت

طريقة الوصول	الوسيلة البيليوجرافية
(أ) المكان الذي يناقشه النص	المؤلف أو أي مدخل ثانوي، التفريعات الجغرافية لرؤوس الموضوعات، أو الأقسام المستقلة في قائمة التصنيف، أو قائمة ثانوية يمكن تطبيقها على أي قسم.
(ب) مكان الأصل: النص، الطبعة، الطابع.	البيليوجرافية الوطنية أو المتخصصة، الفهارس الخاصة لأوائل المطبوعات، تواريخ الأدب أو الطباعة.
٦ ـ تحقيق الذاتية عن طريق اللغة (أ) اللغة الأصلية	البيليوجرافية الوطنية، الفهرس البطاقي فقط حينما يستخدم التفريع: الكتب باللغة ... للدلالة على كل الكتب التي تملكها المكتبة في لغة معينة، الفهارس الخاصة المرتبة باللغة.
(ب) الترجمات	بيليوجرافية الترجمات: لغة العنوان على الفهرس البطاقي تدل على لغة الطبعة، يجوز استخدام التفريع الشكلي: ترجمة، حينما يكون هنالك طبعات متعددة من العمل الكلاسيكي.
٧ ـ الصفات المادية: التجليد، التذهيب، الأنوع الأخرى من التزيين.	البيليوجرافيات المتخصصة أو أجزاء من الفهرس الخاص بأوائل المطبوعات وغيرها من الكتب النادرة.

٨ ـ بالموضوع : انتقائي ، شامل	الفهرس : المصنف ، أو المداخل الموضوعية في الترتيب الألفبائي . الفهارس الموضوعية ، الكشافات ، خدمات الاستخلاص ، إلخ . . ـ الجهاز الكامل لتحليل المعلومات المسجلة موضوعياً .

وتؤكد القائمة السابقة خمسة تعميمات هامة :

١ ـ ثمة ازدواج في الوظيفة ، أو على الأقل تكرار جزئي ، بين فهرس المكتبة والعناصر الأخرى للجهاز الببليوجرافي في مجموعه ، وهناك تكرار أكثر من هذا في داخل العناصر الأخرى في الجهاز الببليوجرافي نفسه . وهناك قدر من هذا التكرار مقصود بل ومستحب أيضاً . فمهما كانت فائدة هذه الأدوات الببليوجرافية ، فلسوف تجد المكتبة الشاملة الصغيرة التي تقتني مجموعات محدودة العدد أنه يتعذر عليها من الناحية المالية ، وسط خضم متنوع في كافة الميادين ، أن تقوم بشراء الكثير من هذه الأدوات . وفي مثل هذا الوضع يصبح استخدام فهرس المكتبة كبديل عن هذه الخدمات طريقة سليمة من الناحية الاقتصادية لا تكراراً مضيعاً . كذلك قد تكتشف المكتبة الصغيرة ، التي تخدم موضوعاً على درجة عالية من التخصص وجمهوراً محدوداً ، قد تكتشف هذه المكتبة أن الأدوات الببليوجرافية غير مناسبة سواء من حيث ترتيبها أو من حيث تنظيمها . وهنا أيضاً يكون لاستخدام الفهرس الذي أنشىء خصيصاً للوفاء باحتياجات محلية (أي في مكتبة بالذات) يكون له ما يبرره حتى ولو كانت المواد التي يغطيها مكررة في الخدمات الأعم منه . ومع ذلك ، فإن الاستخدامات في كلا الموضعين تجعل من فهرس المكتبة أداة ببليوجرافية تقتصر فائدتها على المجموعة المحلية . وقد لا يكون هذا القصور ذا بال في المكتبة الشاملة الصغيرة ،

ولكن من العسير أن نقصر استخدام الفهرس في الأوضاع المتخصصة على القيام بعمل الآلات الببليوجرافية التقليدية. فمن النادر أن تقتصر الاحتياجات المتخصصة على مصادر المجموعة المحلية، ومن هنا كانت الخدمات الأعم لازمة إذ أنها أدلة إلى المصادر الأخرى خارج حدود المجموعة المحلية.

وثمة قدر كبير من الازدواج بين فهرس المكتبة وبين غيره من مكونات الجهاز الببليوجرافي لا هو بالمقصود ولا هو بالمستحب، ولكنه يرجع إلى الارتجال المحض، هو نتيجة طبيعية لجهود يبذلها أفراد منفصلون يعملون في فهرس المكتبة في أوقات مختلفة، أو هو نتاج الافتقار إلى التنسيق والتعاون؛ ولكنه أيضاً خاصية لازمت عصراً من عصور الانتقال كانت المسئولية المحلية عن الخدمات الببليوجرافية المخصصة تترك فيه لهيئات مركزية من أجل توزيع أكثر، بل من أجل توزيع تجاري، وهذا التكرار يمكن بطبيعة الحال أن يأخذ صوراً متعددة؛ مثال ذلك: التكرار الذي تمثله رؤوس التاريخ في قائمة مكتبة الكونجرس مع الأجزاء الخاصة في قوائم تصنيف مكتبة الكونجرس.

٢ ـ هناك اتجاه إلى نقل وظائف الفهرس إلى الخدمات الببليوجرافية المطبوعة. ونلاحظ أن هناك إشارات كثيرة إلى الخدمات الببليوجرافية تحت «الوسيلة الببليوجرافية»، وهذا يدل على أن بين أيدينا الآن عدداً لا بأس به من الخدمات التي تحلل ـ وفقاً لإطارات أو نماذج تناسب احتياجات معظم المكتبات ـ مواد موجودة بكثرة في مكتبات كثيرة. فإذا استمر هذا الاتجاه إلى التحليل الببليوجرافي المركزي فسوف يكون له آثاره على تخطيط شكل فهارس المستقبل. وسوف يكون أحد هذه الآثار التقليل من أهمية التحليل الموضوعي المحلي، وزيادة أهمية الفهرس بوصفه وسيلة تبين لنا وجود أو عدم وجود وحدة معروفة بالذات في مكتبة واحدة بالذات. وقد يبدو هذا حجة قوية تبرر فصل فهرسي المؤلف والعنوان، وهما يظلان ثابتين نسبياً، عن

الفهرس الموضوعي، وهو الذي تختلف وظائفه، وخصائص هذه الوظائف من مكان لآخر ومن جيل لآخر اختلافاً شديداً.

٣ ـ لم تعط الأهمية النسبية لوظائف الفهرس إلا قدراً قليلاً من الاهتمام لا يتفق ومكانتها. وقد جاء ذكر الفهرس تحت «طريقة الوصول» مقترناً بالببليوجرافيات غالباً، وهذا يدلنا على أن فكرة شمول الوظيفة هي التي نزعت إلى الاستمرار في مجال الممارسة الفعلية لعملية الفهرسة. ومع ذلك فلقد طالما انتقص من قيمة هذه الفكرة هؤلاء الذين تناولوا بالتفكير الجدي مشكلات التنظيم الببليوجرافي ومكان الفهرس داخل الجهاز (الببليوجرافي). ومن الواضح أن الكثير من طرق الوصول ذو أهمية ثانوية وبالتالي يمكن أن يعهد به إلى وسائل هي الأخرى ثانوية. وبنفس الدرجة من الوضوح يبدو أن عدداً آخر من طرق الوصول يمكن أن تفي به أدوات أخرى بصورة أفضل وبوفر أكثر. لذلك كان من المهام الأولى عند تخطيط الفهرس، دراسة أهمية كل واحدة من طرق الوصول دراسة دقيقة في كل وضع على حدة، وتقييم الخدمات الببليوجرافية المتاحة، ومواءمة الفهرس مع خدمة الاحتياجات التي لم تغطها الطرق الأخرى.

٤ ـ الوظائف المتعددة للفهرس تستلزم أسساً متنوعة للتصنيف، ويرتبط بالتعميم السابق أن كل واحدة من طرق الوصول تمثل أساساً مختلفاً للتصنيف. وأن محاولة تضمينها جميعاً، أو عدد منها، في الفهرس، سوف يؤدي حتماً إلى نظام تصنيف مختلط لا يصلح لأي غرض بالذات. ولذلك قد يبدو أن التقليل بقدر الممكن من طرق الوصول التي تغطيها الوسائل الأخرى بطريقة مرضية، سوف يبسط مشكلة تنظيم الفهرس، سواء كان نوع الترتيب الفبائياً أو مقنناً.

٥ ـ وللفهرس، أخيراً، وظيفتان هامتان.

لا مفر من أن نخرج من التجربة والتحليل معاً إلى أن للفهرس وطيفتين أساسيتين لهما أهمية دائمة:

(١) أنه يحدد بدقة وسرعة ما إذا كانت المجموعات تضم وحدة نعرف مؤلفها أو عنوانها، وإذا كانت موجودة، فإنه يحدد بسرعة ودقة أيضاً مكان وجود هذه الوحدة؛

(٢) أنه يبين لنا ما هي المواد التي تقتنيها المكتبة عن موضوع ما وأين توجد هذه المواد.

والكتاب الذي بين أيدينا يعني بالهدف الثاني.

الاسترجاع عن طريق الموضوع

وصلنا في تحليلنا السابق لوظائف الفهرس إلى الاتفاق على أن أهم وظائف الفهرس هي الاسترجاع، وأن الاسترجاع عن طريق الموضوع هو أهم الجوانب بالنسبة للمكتبات التي تختار الفهرس المصنف، وأن الاسترجاع عن طريق الموضوع هو السبب في وجود الفهرس المصنف. ويستلزم هذا فحصاً شاملاً لأهداف الفهرس الموضوعي أياً كان نوعه. ويمكن من الناحية النظرية أن نحدد أهداف أي نوع من أنواع الفهرسة الموضوعية على النحو التالي:

١ ـ توفير طريقة للوصول عن طريق الموضوع إلى كل المواد المتصلة.

٢ ـ توفير طريقة للوصول عن طريق الموضوع إلى المواد خلال كل أسس التنظيم الموضوعي المناسبة؛ مثال ذلك: المادة، العملية، التطبيقات، الخ.

٣ ـ تجميع الإحالات التي تشير إلى المواد التي تعالج نفس الموضوع من الناحية الجوهرية، بصرف النظر عن اختلاف المصطلحات، أو الاختلافات التي تجيء نتيجة الاختلافات القومية، أو الاختلافات بين جماعات المتخصصين في الموضوع، أو الاختلافات التي منشؤها الطبيعة المتغيرة للأفكار التي تكوّن المجال الموضوعي نفسه.

٤ ـ إبراز العلاقات بين الحقول الموضوعية؛ وهي العلاقات التي قد تعتمد على استخدام المعرفة أو تطبيقها.

٥ ـ توفير مدخل إلى أي مجال موضوعي على أي مستوى من مستويات التحليل، من أعمها إلى أخصها.

٦ ـ توفير مداخل خلال أية مصطلحات شائعة عند أي جماعة يعتد بها من المستفيدين من المكتبة متخصصة كانت أم عادية.

٧ ـ توفير وصف نمطي للمحتوى الموضوعي لأية وحدة ببليوجرافية، وذلك بأدق المصطلحات وأكثرها تخصيصاً، سواء جاء الوصف في صورة كلمة أو عبارة مختصرة، أو على صورة رقم التصنيف.

٨ ـ توفير طريقة تتيح للقارىء أن يختار ما يريده من بين كل الوحدات في أي فئة وفقاً للمعايير التي يختارها؛ مثل: أشمل هذه المواد، أو أحدثها، أو أبسطها، الخ.

هذه القائمة من **الأهداف**، هي بيان نظري بكل ما ينبغي أن يؤديه الفهرس الموضوعي بغض النظر عن الحدود التي يفرضها عليه النقص في الأفراد العاملين أو في التمويل. أما من الناحية العملية فلا يمكن أن ننشىء فهرساً موضوعياً يحقق كل هذه الأهداف، ولذلك فينبغي أن تعدل دائماً بحيث تتواءم مع القيود، ولكن ينبغي إحداث التعديلات اللازمة بعد التدبر والتدقيق في:

١ ـ ما هي الأهداف التي يمكن الوصول إليها خلال الوسائل الموجودة، حتى ولو كانت تجر إلى إجراءات أطول وأعقد؛

٢ ـ التكاليف النسبية للوسائل التي يمكن أن تحل محل الفهرس؛

٣ ـ ما هي الأهداف الجوهرية، وما هي الأهداف الهامة، وما هي الأهداف التي لا قيمة لها بالنسبة للجماعة أو الجماعات التي تود المكتبة أن تخدمها؟

وأول القرارات الهامة التي ينبغي إتخاذها عند وضع سياسة التخطيط للفهرس هي:

١ ـ ما هي الأهداف التي لا يمكن التخلي عنها، وما هي الأهداف التي يمكن استبعادها على اعتبار أنها غير أساسية في حدود الموارد المتاحة؟

٢ ـ إذا ما تم تحديد الأهداف المطلوبة، فما هو نوع الفهرس الذي يحققها على أفضل وجه؟

٣ ـ ما الذي ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين الفهرس والوسائل الببليوجرافية المتاحة الأخرى؟

والقرار الأول من هذه القرارات يرتبط أشد الإرتباط بكل وضع على حدة، فضلاً عن أنه يتناول الأهداف بصورة معممة، ولذلك فلا بأس هنا ببعض التفصيل في مناقشته. ولا بد هنا من كلمة تحذير تتردد بانتظام وهي أنه ينبغي ألا تقوم هذه القرارات على الملاحظة العرضية، أو على التساهل في قبول التقاليد المهنية، أو على الرأي الشخصي. ولا زلنا بحاجة إلى المزيد من الدراسات الموضوعية حول استخدام المكتبة من جانب جماعات بالذات، وعن استخدام مواد بعينها من جانب جماعات مختلفة، وعن عادات استخدام هذه المواد من جانب الجماعات المختلفة من القراء، ثم، وبصفة خاصة، عن فاعلية عادات البحث أو الاستخدام ـ أو الوسائل الببليوجرافية ـ في كشف الغطاء عن كل المواد المتصلة. ولا بد أن تتجمع عن هذه الدراسات حصيلة من المعرفة تكون أساسا صالحا للقرارات التي سوف تقرر سياسة التخطيط للفهرس بما فيها القرارات التي تتعلق بالأهداف.

وعند مواجهة مشكلة اختيار أفضل أنواع الفهرس الموضوعي بالنسبة لموقف بالذات، تثور مشكلة جدلية جوهرية. ذلك أن نمو الحجم المادي للفهرس القاموسي في أيامنا وما يترتب على ذلك من طول الوقت اللازم لعملية البحث يؤدي إلى عرقلة فاعلية هذا الفهرس، فمع ما قد يبدو من

بساطة الترتيب الألفبائي، إلا أن ضخامة حجم الفهرس تؤدي إلى تضاعف التعقيد والتشابك والحيرة عند استخدامه في البحث، بحيث يتزايد هذا التعقيد بمعدل يفوق تزايد حجم الفهرس، فإذا صح هذا فإن من الطبيعي أن نتوقع تناقص فاعليته حتى لتقاربه الوسائل الأخرى التي تقل عنه أصلا في الفاعلية.

هذا النقص في درجة فاعلية الفهرس الموضوعي الألفبائي هو مصدر الشعور السائد بعدم الرضا عن الفهرس القاموسي، وليس السبب تناقص الحاجة إلى الفهرس الموضوعي. ويمكن القول بصفة عامة بأنه كلما نمت المجموعات سواء في الحجم أو في التنوع، كلما تزايدت بنفس الدرجة الحاجة إلى فهرس موضوعي مناسب، ولكن الحاجة إلى التغطية الموضوعية تنمو بدرجة أسرع من نمو المجموعات، وما دامت الحاجة إلى الفهرس الموضوعي تتزايد، فإن الحاجة تتزايد أيضاً إلى التغطية الموضوعية الأوفى. ويتعارض هذا المبدأ مع ما شاع بين المكتبيين من أن الفهرس الموضوعي ينبغي أن يظل عند الحد الأدنى. على أساس أن المستفيدين يفضلون ذلك ومرد الرأي الأخير الرغبة في الإبقاء على صغر حجم الفهرس حتى لا تتناقص فاعليته بمعدل أسرع من المعدل الضروري. وبعبارة أخرى، فإن صعوبة استخدام الفهرس القاموسي الضخم يبررها توفير التغطية الموضوعية المناسبة بحيث تزن الفائدة الحاصلة الصعوبة الناجمة عن ضخامة الفهرس.

فالمطلب الأساسي من أي وسيلة لتحليل المواد الببليوجرافية تحليلاً موضوعياً هو - إذن - أن يكون هناك توازن بين معدل نمو هذه الوسيلة ومعدل الزيادة في صعوبة البحث فيها. وكلما نما حجم المجموعات نمت بصورة أوسع الحاجة إلى توفير المدخل الموضوعي لهذه المجموعات، أي الحاجة إلى التغطية الموضوعية الشاملة، ولا يمكن تعويض الصعوبة الناجمة عن تزايد حجم الفهرس الموضوعي إلا بتحقيق هذا التوازن بين التغطية الموضوعية وبين تزايد حجم الفهرس

وترتبط المجموعة الثالثة من القرارات، تلك التي تختص بالعلاقة بين الفهرس والوسائل الببليوجرافية الأخرى، بالظروف المحلية، ولهذا فمن الصعب اقتراح قواعد عامة، ولذلك فسوف نكتفي منها بعدد قليل. وسوف نورد فيما يلي بعض الإقتراحات التي ثبتت فائدتها:

١ ـ نسبة ما تقتنيه المكتبة إلى ما تسجله أية ببليوجرافية من مواد لها علاقة عكسية مع القرار الخاص بتحليل مثل هذه المواد في الفهرس الخاص بالمكتبة. فلسوف يجد رواد مكتبة تضم موارد محدودة في الكيمياء أن من العبث استخدام Chemical Abstracts ، اللهم إلا إذا كانوا على استعداد للاستفادة من الاستنساخ الفوتوغرافي، ومن خدمات تبادل الإعارة بين المكتبات على نطاق واسع.

٢ ـ الأسلوب الذي تسير عليه معظم المكتبات هو أن تعد بطاقة موضوعية لكل كتاب في مجموعاتها، حتى ولو كان بعض الكتب موجوداً في الببليوجرافيات القياسية المطبوعة، ولكن المكتبات تترك للخدمات القياسية التحليل الدقيق للكتب أو الدوريات؛ مثل: Psychological Abstracts فإذا حدث هذا، فلا بد من الإحالة من كل الموضوعات الممثلة في مقتنيات المكتبة إلى الوسيلة الببليوجرافية المناسبة.

٣ ـ من الوسائل المساعدة استخدام طرق تذكر المستفيدين بالفهرس بأن هناك أدوات ببليوجرافية متخصصة تكمل هذا الفهرس، ولهذا ينبغي أن توضع مجموعة الببليوجرافيات التي تقتنيها المكتبة على رفوف قريبة من الفهرس بقدر الإمكان.

٤ ـ في كثير من الحالات، سوف يغنى عن استخدام الفهرس وجود مجموعة جيدة من الكشافات وخدمات الاستخلاص القياسية مع كشاف مرئي بمحتويات المكتبة من المسلسلات والرموز التي تحدد أماكن وجودها

٥ - توافر المساعدة المهنية الخبيرة عند الفهرس وفي مجموعة الببليوجرافيا، من شأنه أن يكفل استخدام كل منهما بفاعلية، وهو أمر لا بد من توافره في عملية شراء مواد قد تكون مسجلة في ببليوجرافية ما، ولكنها غير موجودة في مجموعة المكتبة.

(ب) الأشكال المادية للفهرس

إلى هنا وتصبح المشكلة التي لا بد من البت فيها، هي مسألة اختيار شكل مناسب من الفهرس الموضوعي، وسوف تستغرق هذه المشكلة بقية هذا الفصل. ومزايا الفهرس البطاقي محفورة بعمق في تفكير المكتبيين، رغم أن القرار الذي اتخذته حديثاً مكتبة الكونجرس بإصدار فهارس المؤلفين والموضوعات على شكل الكتاب قد ركز الاهتمام من جديد على مزايا هذا الأسلوب القديم. ولقد أدى تطور الوسائل الإلكترونية، من جهة أخرى، إلى التفكير في إمكانيات المستقبل من أجل التوسع في عمليات الفهرسة وزيادة مرونتها. ومع ذلك فلقد أجرى رالف شو تحليلا مقارناً لعاملي التكلفة والوقت، ظهر منه أن الفهرس البطاقي لا زال آلة فعالة وغير عقيمة[١]. وليس أمام معظم المكتبات إلا اختيار هذا النوع من الفهرس، وخاصة المكتبات الصغيرة المتخصصة والمكتبات ذات الموارد المحدودة نسبيا[٢].

نماذج الترتيب

الأنواع المشهورة من الفهارس هي:

١ - الألفبائي (وهو الذي قد يدمج وقد لا يدمج صفي المؤلف والعناوين)؛

٢ - المصنف.

---

(١) Shaw, Ralph R. «Management, Machines, and the Bibliographic Problems of the Twentieth Century». In: Chicago University Graduate Library School. Bibliographic Organisation (Chicago, University of Chicago Press, 1951) pp.200-25.

(٢) Gull, C.D. «Substitutes for the Card Catalog», Library Trends. V.2, No.7 (Oct. 1953), pp.318-29.

٣ ـ الألفبائي المصنف.

والفهرس الألفبائي أشهر من أن يحتاج إلى شرح. وهو يعتمد في ترتيبه على اتفاق الهجاء، وحينما تدمج فيه مداخل المؤلف والعنوان والموضوعات في ترتيب ألفبائي واحد يعرف بالفهرس القاموسي.

والفهرس المصنف، على العكس من الألفبائي، يقتصر بالضرورة على الموضوعات، وترتب المداخل فيه تبعا لخطة سبق تصورها تأتي فيها الموضوعات المتصلة مجمعة في مكان واحد أو مرتبط الواحد منها بالآخر.

والفهرس الألفبائي المصنف نوع مولد يحاول أن يجمع مزايا النوعين السابقين. ويمكن أن ينحو أحد طريقين: فهرس ترتب فيه مداخل الموضوعات على النسق الألفبائي بالنسبة للشعب الكبيرة، ثم تصنيف الموضوعات الأصغر في داخل كل شعبة بطريقة مناسبة؛ أو قد تتبع الموضوعات الكبيرة النسق المصنف، ثم ترتب الأجزاء التابعة لها في تسلسل ألفبائي. وهذا النوع من الفهرس ينطوي على إمكانيات لم يستطلعها أحد حتى الآن بصورة كافية.

ولا يصح أن نغفل التجارب الجديدة في التصنيف المتعدد الأبعاد، والذي قد يتطلب تغييرات في الترتيب الداخلي للفهارس المصنفة، ولكنه لا يشكل نوعاً مستقلاً من الفهرس. وسوف نفترض أننا سوف نختار الفهرس البطاقي على أساس أنه الشكل الذي تم اختباره أكثر من غيره، وعلينا أن نختار الآن أحد أنواع الفهرس التي تتخذ الشكل البطاقي، وليس هناك إلا نوعان يمكن الاختيار من بينهما: الفهرس الألفبائي، والفهرس المصنف.

ولدينا حصيلة ضخمة من الجدل حول المزايا النسبية لكل من النظامين. والقيمة الكبرى لمثل هذا الجدل في مناقشتنا الحالية هي أنه يمكننا من التفرقة بين المشكلات التي تصاحب أية محاولة لوصف وتجميع الوحدات الببليوجرافية، وبين تلك التي تصاحب عملية ترتيب الفئات الناتجة في ترتيب منطقي. أي أن هذا الجدل مفيد من حيث أنه يمكن المصنف من أن يميز مشكلات التنظيم الببليوجرافي عن مشكلات تنظيم المعرفة.

٢

الفهرس الألفبائي أم المصنّف

يتوجه القارىء إلى الفهرس وفي ذهنه دائماً سؤال في صورة ألفاظ (عبارة عن عملية التعبير اللفظي عن وحدة من الوحدات الفكرية، قد يكون أو قد لا يكون ما يمثلها في الوحدات الببليوجرافية الموجودة). ولا بد أن تترجم هذه الصورة اللفظية إلى الأشكال التي يستخدمها الفهرس، سواء أكانت هذه الأشكال قد سجلت في اللوحات التي ترشد إلى الفهرس على صورة ألفاظ أو سجلت في صورة أخرى من صور التعبير[١].

وفي حالة الفهرس المصنف، هناك وسائل سوف تعين القارىء على تحويل صورته إلى لغة الفهرس المصنف، وذلك عن طريق استخدام:

١ ـ قائمة التصنيف.

٢ ـ الكشاف الألفبائي للفهرس المصنف، وهو يعطي مع اللفظ أو العبارة التي استخدمت كرأس موضوع رقم التصنيف الذي يمثلها.

٣ ـ وسائل بصرية أخرى: اللوحات، الرسوم البيانية، الخ.، وفيها تستنسخ الأجزاء المطلوبة من قائمة التصنيف، ثم تعرض في مكان قريب جداً من الجزء الذي تقوم بالإرشاد إليه من الفهرس.

---

(١) الارقام مثلا كما هو الحال في رموز خطة التصنيف: (المترجم)

٤ ـ ما قد يتذكره من أرقام التصنيف التي استخدمها في مناسبات سابقة، وهذه غير كاملة وغير دقيقة.

٥ ـ المساعدة الشخصية التي يقدمها المكتبي المتخصص.

وفي حالة الفهرس الألفبائي، قد يكون هناك اتفاق كاف في الألفاظ، وفي درجة الدقة ودرجة التخصيص بين لغة القارىء ولغة الفهرس بحيث يمكن للمستفيد أن يذهب مباشرة إلى رأس الموضوع الذي أُدرجت تحته العناوين المتصلة بموضوع بحثه. فإذا لم يحدث ذلك، فإن عليه إما أن يجرب لفظاً آخر، أو أن يتبع إحالة من اللفظ غير المستخدم إلى اللفظ المستخدم، توجهه إلى مكان الأخير. والطريقة الأخيرة تساوي تماماً استخدام الكشاف الموضوعي للفهرس المصنف، فهو في الحقيقة صف مستقل من الإحالات.

وسوف يحال القارىء، في كلا النوعين من الفهرس، إلى موضوعات متصلة ولكنها قد لا تكون متقاربة. وسوف تتخذ طريقة الإحالة في الفهرس القاموسي شكل البطاقة المستقلة تكتب عليها الإحالة، والتي سوف توجه القارىء إلى رأس موضوع آخر متصل بموضوع بحثه، ولكن الترتيب الألفبائي فصله، لأنه ترتيب يعتمد على الاتفاق في الهجاء. أما في الفهرس المصنف فسوف تسلك الإحالة طريقين:

١ ـ تسجيل أرقام التصنيف الإضافية التي تمثل جوانب الموضوع على بطاقة الكشاف (الموضوعي الألفبائي).

٢ ـ تقارب الموضوعات المتصلة في الفهرس نفسه سواء كانت هذه الموضوعات أعم من موضوع البحث أو أخص منه.

فإذا صح أن الخطوة الأولى في إعداد المواد واحدة في كل من الفهرسين، أي وصف كل وحدة ببليوجرافية وصفاً دقيقاً، ثم تجميع

الوحدات المتشابهة[١] تحت نوع متعارف عليه من التسمية يصف الفئة، إذا صح هذا، تصبح الفروق الرئيسية بين النوعين من الفهرس هي الفروق الخاصة بنظام ترتيب الفئات (الأقسام) ونظام الرموز الذي يستخدم لتعيين هذه الفئات.

ومع ذلك فليس هناك ما يبرر وضع الفهرس الألفبائي والفهرس المصنف على طرفي نقيض على أساس هذه الفروق. فكل منهما يحتاج الخطوات الأساسية في التصنيف، ولا يختلف مع الآخر إلا في طريقة ترتيب الأقسام الناتجة. وحتى عند هذه المرحلة، ليس هناك اختلاف قاطع يبرر فصلهما إلى نوعين، لأن كلا منهما يشارك الآخر شيئاً من طبيعته، فالفهرس الألفبائي في جوهره تصنيف مستتر، وهو يستفيد إلى حد بعيد من أسس التصنيف:

١ - عن طريق استخدام الرؤوس المقلوبة والمركبة التي تجمع المواد المتشابهة دون الرجوع إلى الألفباء.

٢ - عن طريق ربط الفهرس بواسطة جهاز ماهر دقيق من الإحالات التبادلية (التي يوجد بينها استخدام المتابعات) التي تقود القارىء إلى المواد المتصلة التي شتتتها الألفباء.

هذا عن الفهرس الألفبائي، أما الفهرس المصنف فقد يدخل أحياناً مبدأ الترتيب الألفبائي، وذلك حينما لا تصلح الأسس المنطقية، أو حينما لا تكون مناسبة من الناحية العملية. وكل منهما يستخدم الترتيب الزمني. ودرجة تمسك كل من النوعين بمبادىء ترتيبه الأساسية هي التي تحدد مدى الاختلاف بينهما؛ والنوعان يمتزجان في الفهرس الألفبائي المصنف[٢].

---

(١) سواء في رقم التصنيف في حالة الفهرس المصنف أو في أحرف الهجاء في حالة الفهرس الموضوعي الالفبائي (المترجم).

(٢) نلاحظ ان الفهرس الموضوعي الالفبائي يستفيد من الترتيب المصنف ومن خطة التصنيف أكثر مما تستفيد هي منه. فمن المعروف أن الترتيب الألفبائي ليس ذا أهمية كبيرة في خطة التصنيف وهو ملجأ أخير لا =

وسوف نورد فيما يلي مزايا وعيوب كل من النظامين، وهي تلقي الضوء على الأسباب التي تدعونا إلى اقتراح أسس عامة أو قواعد جزئية لإنشاء الفهرس المصنف وصيانته.

(أ) الفهرس الموضوعي الألفبائي

مزاياه

١ ـ معرفة تسلسل الحروف الهجائية أمر شائع، وهذا التسلسل يستخدم في مواقف أخرى.

٢ ـ الوصول المباشر: من الراجح (مع أنه ليس من المؤكد) أن القارىء سوف يجد الإحالات تحت اللفظ أو العبارة التي اختار أن يبحث تحتها أولا.

٣ ـ ربما كانت الرؤوس التي تتألف من ألفاظ أسهل من أرقام التصنيف التي يستخدمها الفهرس المصنف فضلا عن أنها قد لا تفرض حوائل سيكولوجية بالنسبة للشخص العادي.

٤ ـ مرونة أكثر في إدخال رؤوس جديدة، وذلك لأن رؤوس الموضوعات التي تدرج تحت رأس موضوع عام يصفها جميعاً لا يشترط أن

= يلجأ إليه عالم التصنيف إلا في حالة عدم صلاحية الترتيب المنطقي لتوفير ترتيب أفضل من الترتيب الألفبائي. أما خطة التصنيف فهي في الحقيقة أساس قائمة رؤوس الموضوعات، فليست الأخيرة إلا نفس الموضوعات الواردة في خطة التصنيف رتبت بطريقة أخرى فخطة التصنيف هي التي ترسم خريطة المعرفة البشرية حتى لا تجيء هذه المعرفة مبتورة أو ناقصة، وهي التي تقيم العلاقات بين أجزاء هذه المعرفة، هذه العلاقات هي التي تكون أساس الاحالات التبادلية التي تربط أجزاء المعرفة البشرية كما تمثلها قائمة رؤوس الموضوعات. وعلى هذا الأساس فمن التجوز أن نقول إن الفهرس المصنف يستفيد من الفهرس الموضوعي الألفبائي لأن الأخير يعتمد على الأول، وهناك عبارة شهيرة في هذا السياق وهي أنه مهما كانت درجة ابتعادنا عن التصنيف فإننا لا بد أن نعود إليه، وهذا يؤكد أن خطة التصنيف هي أساس كل أنواع المداخل عن طريق الموضوع وليس الاختلاف إلا اختلافا في طريقة الترتيب. (المترجم).

تكون علاقاتها ببعضها البعض علاقات منطقية ، الأمر الذي لا بد من توافره وصيانته في قائمة التصنيف المقننة .

٥ ـ يزعمون أن الترتيب الألفبائي يتيح الفرصة لتوحيد فهارس المؤلف والعنوان والموضوع في صف واحد ، ويعتبرون هذا من مزايا هذا النوع من الترتيب ، وهذا أمر مشكوك فيه نظراً لأن مثل هذا التوحيد من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التعقيد كلما نما حجم الفهرس ، فضلاً عن أنه يخلط بين وظيفتين مستقلتين وغير متلازمتين للفهرس .

عيوبه

١ ـ الاعتماد الزائد على الصياغة اللفظية .

(أ)استخدامه في أكثر من لغة صعب : ليس هناك إمكانية التوحيد القياسي على المستوى الدولي ، وهذا يقلل من إمكانيات الاستفادة منه في التعاون الدولي .

(ب) التقادم السريع للمصطلحات اللفظية في بعض الميادين .

(ج) الإختلافات في المصطلحات التي تعبر عن نفس الفكرة من منطقة إلى منطقة أو من طائفة اجتماعية إلى أخرى .

(د)لا يمكن أن نكتشف بسهولة الاستخدامات المختلفة للفظ الواحد ، فقد يستخدم اللفظ بمعان متعددة ، وقد تكون الفروق في المعاني دقيقة لا يمكن التعرف عليها بسهولة .

(هـ) يعتمد هذا النوع من الفهرس على التصنيف ولكن يحجبه التشتت على حروف الهجاء وهذا من شأنه أن يؤدي إلى :

١) وجوه التضارب في تطبيق أسس التصنيف .

٢) احتمال تشتت المواد بصورة غير متعمدة خلال استخدام المترادفات أو أشباهها .

(و) لا مفر فيه من تبني بعض التعاريف المصطنعة أو التعسفية، وهذا يؤدي إلى تحيُّر القراء الذين قد تختلف تفسيراتهم عن تفسيرات الفهرس.

(ز) ترغم الرؤوس اللفظية على تأدية وظيفة مزدوجة:

١) كمداخل في الكشاف ـ أي وسيلة إيجاد.

٢) كوسيلة لتجميع مداخل الموضوعات المتصلة.

(ح) بسبب هذا الدور المزدوج لا بد أن تصبح رؤوس الموضوعات في الفهرس الألفبائي أعقد من المداخل في كشاف الفهرس المصنف.

(ط) وجوه الضعف التي تنطوي عليها رؤوس الموضوعات في ذاتها ـ على الأقل في الحالة الراهنة لفن المكتبات. ولا زالت الحاجة ماسة إلى استحداث فلسفة «حقيقية» لرؤوس الموضوعات.

٢ ـ نمو الفهرس، وبخاصة في مكتبات البحث الكبيرة، من شأنه أن يؤدى إلى زيادة التعقيد، الذي يستلزم بدوره وضع دستور دقيق للعمل، لا من أجل التخالف بين الأنواع المتعددة من المدخل فحسب، ولكن من أجل آليات الصف أيضاً. والمستفيدون بالفهرس لا يألفون تطبيقات هذا الدستور، حتى أكثرهم خبرة.

٣ ـ إدماج مداخل المؤلف والعنوان والموضوع، وصفها فيما بينها في ألفباء واحدة قد يربك القارىء إلى حد بعيد. ومن مظاهر ارتباك القراء إخفاق بعضهم في تمييز مداخل العنوان عن مداخل الموضوع. وهذا يصدق بصفة خاصة في الحالات التي يحتمل ظاهر العنوان ـ أي أن تكون صيغته ـ أن يكون رأس موضوع مقبولاً، فإذا خلط القارىء على هذا النحو، فسوف يفترض أن هذا العنوان هو كل ما تملكه المكتبة في هذا الموضوع. ولن يفيد في عملية التمييز هنا أن تطبع العناوين ببنط مختلف لأن التخالف في بنط الطباعة لا يعني شيئاً بالنسبة للقارىء.

٤ ـ إدماج مداخل المؤلف والعنوان والموضوع في نسق ألفبائي واحد في الفهرس القاموسي يخلط بين وظيفتين، أو بتعبير أدق، يخلط بين نوعين من الطلب يوجهان إلى الفهرس. والعلاقة بين هذا العيب وبين «رقم ٥ في المزايا» علاقة وثيقة، وغالباً ما يكون خط الفصل غير واضح لا يمكن تمييزه.

وعلى المرء أن يتذكر بطبيعة الحال أن الفهرس الألفبائي ليس فهرساً قاموسياً بالضرورة، رغم أن الاستعمال العام في الولايات المتحدة يجعلهما مترادفين. ولذلك فإن الانتقادين الأخيرين لا يصدقان إلا على النوع القاموسي فقط، ويمكن تفاديهما إذا كان الفهرس الألفبائي يقتصر على نوع واحد فقط من المداخل: المؤلف ـ العنوان، أو الموضوع.

(ب) الفهرس المصنف

مزاياه

١ ـ النظام الرمزي الذي لا يعتمد على اللغة:

(أ) إمكانية التوحيد القياسي على المستوى الدولي ومن ثم إمكانية التعاون.

(ب) التغييرات في المصطلحات (أو الفروق بين الفئات) لا تستلزم إعادة الفهرسة، ولا يتطلب الأمر سوى مراجعة بطاقات الكشاف. ويمكن أن نضيف ما تدعو الحاجة إليه من ملحوظات شارحة إلى الكشاف البطاقي الذي يستمد منه القارىء رقم التصنيف، بينما لا يمكن أن تظهر مثل هذه الشروح في الفهرس القاموسي على أية بطاقة تحمل رؤوس الموضوعات.

(ج) يمكن أن تسجل المترادفات أو أشباهها في الكشاف وتحمل نفس رقم التصنيف دون أن تشتت الإحالات.

(د) الأقسام هنا لها مجال معروف ومحتوى محدد، ويرسم حدود

مجال ومحتوى كل قسم مكانه في سلم المراتب، كما ترسمها التعاريف اللفظية.

٢ ـ انتفاء الحواجز اللغوية لأن الترتيب هنا يعتمد في فاعليته على العلاقات المنطقية دون الترابط اللغوي. وثمة حادثة لها مغزاها هنا، هي ما أعلنه مدير المكتبة الوطنية التي تأسست حديثاً في كندا عن إنشاء فهرس مصنف يستخدم في تنظيمه تصنيف مكتبة الكونجرس. ولقد حل هذا الفهرس الجديد محل الفهرس القاموسي التقليدي. ومرجع هذا التحول أن الشعب الكندي يستخدم لغتين (الإنجليزية والفرنسية).

٣ ـ الترتيب المصنف يأتي بالموضوعات في علاقاتها الطبيعية، بحيث يسبق العام منها الخاص، وهذا يساعد في البحث عن مواد قد تكون مسجلة تحت موضوع أعم أو أخص من موضوع البحث. وهذا يشجع على استخدام مواد إضافية. فإذا كان الفهرس الموضوعي الألفبائي يقتصر على تلبية الحاجات التي يعرفها القراء، فإن الفهرس المصنف يثير الحاجات الكامنة أيضاً.

٤ـ يساعد على الوصول إلى المواد الموضوعية، من أبعاد متعددة. (« الفهرس المصنف وحده هو الذي يوفر للمرء مزايا استكشاف حقل موضوعي رأسياً . . . وأفقياً . . . »[١] ويمكن أن نضيف: ومماسياً)[٢].

٥ـ يتيح الفرصة لإضافة نظم تصنيف متخصصة في حقول معينة[٣].

٦ـ يساعد على جمع الببليوجرافيات بسهولة عن طريق استنساخ أجزاء متخصصة من الفهرس.

---

(١) Berthold, Arthur B. «Future of the Catalog in Research Libraries», College and Research Libraries. VII (Jan. 1947) pp.20–22.

(٢) المصطلحات الثلاثة مصطلحات هندسية وهي مستخدمة هنا بالمفهوم الهندسي. (المترجم).

(٣) Lynn, M. Jeannette, «Future of Cataloging and Classification» Catholic Library World, XIII(Feb. 1942) pp.138-44.

٧- يكفل الفهرس المصنف إستيفاء جميع إحتمالات البحث الشامل للإنتاج الفكري، وذلك لأن عرض الموضوعات المرتبطة إرتباطاً منطقياً يسهل إختبار كل طرق الوصول.

٨- يساعد على الإطراد في تطبيق أسس التصنيف ولو أنه لا يضمن ذلك.

٩- يشكل الفهرس المصنف معبراً أو واسطة بين الترتيب المكتبي للمعرفة وبين تصنيف المعرفة ذاتها ففي عملية تعيين رؤوس الموضوعات لكتاب ما يبدأ المفهرس بالكتاب ثم يبحث في قائمة رؤوس الموضوعات عن المصطلحات التي تبدو له أنسب لوصف محتويات هذا الكتاب؛ وعلى العكس من ذلك، فان المستفيد بالكتاب يبدأ بالموضوع ويطلب من الفهرس العناوين التي تخدم غرضه. ووجهة نظر المصنف تشبه إلى حد كبير وجهة نظر المستفيد لأنه يهتم بربط الكتاب ونسبته إلى حقل موضوعي بأكمله.

١٠- لما كان الفهرس المصنف يحتم فصل صفوف المؤلف - العنوان والموضوع فهو بذلك يؤكد التفرقة بين هاتين الأداتين الهامتين.

١١- كشاف الفهرس المصنف أسهل إستخداماً من الفهرس الألفبائي لأن مداخل الموضوعات معقدة في الأخير.

١٢- إستخدام الكشاف الموضوعي للفهرس المصنف يوفر الوقت، فضلاً عن أنه يكمل الفهرس المصنف لأنه يشتمل على أبعاد لا يمكن أن تسجلها خطة التصنيف.

عيوبه

١- نظام الترتيب ليس معروفاً على نطاق واسع كما هو الحال في الفهرس الألفبائي

٢ـ ضرورة استخدام كشاف موضوعي يكمل الترتيب المصنف تضيف خطوة أخرى، قد لا تكون ضرورية، إلى خطوات الوصول المباشر إلى الفهرس الألفبائي.

٣ـ المعرفة تتقدم باستمرار، وهذا يؤدي إلى ظهور موضوعات جديدة تغير من نسق التنظيم الذي يسير عليه مجال موضوعي ما، الأمر الذي يؤدي إلى تقادم الجزء الذي يتناول هذا الموضوع في خطة التصنيف. وهذا يصدق على الأقسام الصغيرة والكبيرة. كل هذا يستلزم مراجعة المجالات الموضوعية السريعة التغير، ولكن هذا ليس سهلاً، لأن كل مجال موضوعي يرتبط بعلاقات مع الأقسام التي تتساوى معه في الرتبة.

٤ـ قد يفرض النظام الرمزي للفهرس المصنف حائلاً سيكولوجياً يعوق فاعلية الفهرس، وذلك لأن الرمز قد يكون معقداً في كثير من الحالات.

٥ـ من أوجه النقد التي توجه إلى الفهرس المصنف أن القارىء لا يريد مسحاً كاملاً للموضوع بل هو يفضل أسرع إحالة ممكنة إلى نقطة أو وحدة مخصصة. ولكن هناك حقيقة غفل عنها نقاد الفهرس المصنف، وهي أن القارىء يستطيع أن يذهب مباشرة إلى النقطة المخصصة التي يريدها متخطياً الموضوعات التي تحيط بها.

٦ـ من الانتقادات كذلك أن الفهرس المصنف يعتمد على نظم التصنيف المكتبية التقليدية، وهي نظم غير منطقية وعقيمة. ولكن يرد على ذلك بأن هذا النقد لا يصدق على الفهرس المصنف نفسه، بل يصدق على عملية اختيار نظام التصنيف الذي يتخذ أساساً للفهرس. وهناك مكتبيون كثيرون وجدوا أن نظم التصنيف المتاحة غير كافية لأغراضهم فقاموا بإنشاء تصانيف متخصصة، كذلك استحدث الكثيرون منهم قوائم لرؤوس

الموضوعات. وكل النظم المكتبية التقليدية تقوم على تداول الكتب دون الدوريات وتستهدف الترتيب المادي للكتب على الرفوف، ولكن ذلك لا يحتم أن يكون نظام التصنيف المستخدم في ترتيب الفهرس المصنف هو نفسه في ترتيب الرفوف، بل إن ذلك أمر غير مستحب، لأنه يفرض على الفهرس المصنف نفس القيود التي يفرضها الترتيب الطولي للأشياء المادية.

والقرار الخاص بتفضيل نوع معين من الفهرس على نوع آخر، قرار صعب وغير واضح. ومع كل الحجج التي تحبذ استخدام الفهرس المصنف فإن هذا الفهرس لا يفضل الفهرس الألفبائي في كل الظروف، بل لا بد من وزن الحجج في ضوء الحاجات الفردية، فقد تكون البساطة مثلاً هي أهم العوامل في الاختيار. ولا يمكن هنا أن نقرر على وجه العموم أو الخصوص قيمة كل ميزان من هذه الموازين، ولا يمكن أن نقرر أسبقية حجج معينة على غيرها في ظروف بالذات، وقد تظهر التجربة أن هذا القرار ليس صعباً، وذلك إذا استطاع المكتبي أن يحدد ما يريده من الفهرس، وما يقدمه كل نوع من الفهرس. ولكن ما الذي ننتظره من الفهرس؟ وكيف يتفاوت استخدامه في المكتبات المختلفة؟ وهل الفهرس الألفبائي «أفضل» في المكتبة العامة حقاً؟ كل هذه الأسئلة لا يمكن الإجابة عليها دون القيام ببحث شامل على غرار ما وصفناه في البحث الذي ناقشناه في الفصل الأخير.